

التنظيم الإفريقي

ومبدأ ثبات الحدود الموروثة عن الاستعمار

زايدي حميد

أستاذ مساعد "أ"

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري، تيزي وزو

مقدمة:

يعدّ مبدأ "ثبات الحدود الموروثة" أو ما يسمّى كذلك "مبدأ نهاية الحدود واستقرارها"، إحدى المبادئ الراسخة في العلاقات الدولية، والقانون الدولي المعاصر.⁽¹⁾ ويقصد به استقرار خطوط الحدود الدولية وثباتها طبقاً لسند الحق الذي تستند إليها كل منها، واعتبارها بالتالي خطوطاً نهائية لا يجوز تعديلها من جانب واحد، وعند التنازع على موضع خطوط الحدود، أو على تخطيطها تكون العبرة آنذاك بما يقرره سند الحق الذي تعيّنت الحدود الدولية على أساسه⁽²⁾.

فعلى الدول الحديثة الاستقلال احترام وترك الحدود الموروثة عن الاستعمار على حالتها⁽³⁾ حيث بتطبيقه مباشرة تتحصل على حدود دولية

(1) عادل عبد الله حسن المسدي، "التسوية القضائية لمنازعات الحدود الدولية"، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1997. ص 165.

(2) مصطفى سيد عبد الرحمن، الجوانب القانونية لتسوية نزاعات الحدود الدولية، دار النهضة العربية، 1994، ص 170.

(3): CAMPINOS J. De Pinho, « L'actualité de L'Uti -possidetis », In la Frontière, Colloque de Potiers, SFDI, Ed A. Pedone, Paris, 1980, p. 95.

هادئة ومضمونة،⁽⁴⁾ وهذا تطبيقا لقاعدة "الأمر الهادئ يجب عدم تحريكه" أو أن "الأمر المستقر يجب تثبيته".⁽⁵⁾ فقد بدأ التنظيم الإفريقي في البحث عن حلول ووسائل لتسوية نزاعات الحدود والإقليم، منذ القمة التأسيسية لمنظمة الوحدة الأفريقية (أولا)، أين ظهر إشكال حول الإبقاء على الحدود الأفريقية الموروثة عن الاستعمار أو تعديلها، لكن سرعان ما فصلت منظمة الوحدة الأفريقية في الموضوع بانتهاجها مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة (ثانيا)

أولا: التنظيم الإفريقي من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الإفريقي

مع بروز النظام الدولي الجديد، وتحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، عجزت منظمة الوحدة الأفريقية عن أداء دورها في حل مشاكل القارة المعقدة، لذلك ظهرت الحاجة إلى إعادة صياغة المنظمة في شكل اتحاد إفريقي جديد، فقد رأى رؤساء الدول والحكومات الأفارقة ضرورة قيام اتحاد إفريقي كصيغة بديلة لمنظمة الوحدة الأفريقية، لتواكب التطور العالمي وحاجة أفريقيا الملحة لمزيد من التنسيق المنظم، وإيجاد آليات جديدة لمعالجة الأزمات في القارة.

Cf. GUANI A, « La solidarité dans l'Amérique Latine », Tome 08, R.C.A.D.I, Paris, 1926, p.293.

⁽⁴⁾: RUIZ FABRI Hélène, « Etat (création, succession compétences), Genèse et disparition de l'Etat à L'époque contemporaine », A.F.D.I. 1992, p. 06.

⁽⁵⁾عمر سعد الله، القانون الدولي للحدود (الأسس والتطبيقات)، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003، ص ص 42، 43.

1. لمحة تاريخية عن ظهور منظمة الوحدة الأفريقية

يرجع تاريخ ولادة أفريقيا الحديثة إلى سنة 1956⁽⁶⁾ عندما بدأت الدول الأفريقية تنال استقلالها الواحدة تلو الأخرى، حيث نالت 15 دولة أفريقية استقلالها دفعة واحدة في عام 1960، وتتابع منذ ذلك التاريخ عمليات التحرر حتى شملت تقريبا جميع بلدان القارة الأفريقية.

امتازت هذه الدول بحدودها المصطنعة⁽⁷⁾ فلم يكن للأفارقة يد في تخطيطها، حيث تم تقسيم أفريقيا من قبل الدول الاستعمارية التي عقدت مؤتمرا في برلين 1884-1885⁽⁸⁾ في هذا الخصوص. فقد تم تقسيم أفريقيا

(6) محمد الحسيني مصيلحي، "منظمة الوحدة الأفريقية"، رسالة دكتوراه في الحقوق، جامعة عين الشمس، مصر، 1976، ص 29.

حيث يرى هذا المؤلف أن "فكرة الجامعة الأفريقية تبنت أولا في القارة الأمريكية وليس في القارة الأفريقية حتى سنة 1945 وأن زعماء القارة الأفارقة لم يشاركوا مبكرا في تلك الحركة، وأن الحركة نفسها لم تحتل أرضا أفريقية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى جانب ذلك أن الأرض الأفريقية كان من الصعب أن تظهر فيها زعامات وطنية وهي تحت سيطرة السلطة الاستعمارية".

(7): GEOUFFRE DE LAPRADELLE Paul, "La Frontière", Thèse de doctorat, Université de Paris, Faculté de Droit, 1928, p.179

(8): TANKOANO Boubacar. "Le principe de l'intangibilité des frontières et le règlement des différends frontaliers en Afrique de l'ouest (Uti-possidetis Juris et réalité du droit international contemporain)", Thèse de doctorat en droit, Université de Paris I, 1992, p. 06.

عقد المؤتمر في الفترة ما بين 15 نوفمبر 1884 إلى 26 فبراير 1885 وحضر المؤتمر أربعة عشر دولة منها خمس دول كانت لها النصيب الأكبر في الاهتمام بالقارة الأفريقية، والدول الخمس هي: ألمانيا، بريطانيا، البرتغال، فرنسا، وبلجيكا. ولعب "بسمارك Otto Bismarck von دورا كبيرا في الموازنة الدولية بين الدول فقد أدرك بأنه لابد من منع تصادم الدول الأوروبية وأن استعمار أفريقيا لابد وأن يتم دون صدام مسلح، ويجب أن يتم

إلى دويلات، دون مراعاة أي اعتبار للقبائل الأفريقية التي توزعت بين هذه الدول الأفريقية ذات الحدود المصطنعة. ومنذ الاستقلال بدأت الدول الأفريقية تسعى للإتحاد فيما بينها، حيث كانت هناك محاولات للاتحاد بين كل من مصر والسودان، كما حاولت دول أفريقيا الغربية ودول أفريقيا الشرقية الاتحاد، وتبعتها محاولة تكوين اتحاد جمهوريات أفريقيا الوسطى،⁽⁹⁾ وقد باءت جميع هذه المحاولات بالفشل.

ورغبة من الدول الأفريقية في الاتحاد، اجتمع الرؤساء الثلاثون للدول الأفريقية في مؤتمر "أديس أبابا" ما بين 22. 25 من شهر مايو 1963 وأعلنوا ولادة "منظمة الوحدة الأفريقية" التي علق عليها الأفارقة أملا كبيرا للخروج من الانقسامات والنزاعات التي عانت منها هذه الدول.⁽¹⁰⁾ إلا أن ولادة منظمة الوحدة الأفريقية سبقتها انقسام في الأفكار حول شكل التنظيم الجديد وكيفية إقامة مشروع الوحدة. فحينما تم افتتاح مؤتمر القمة التأسيسي، كان ثمة اتجاه يرى أن التنظيم الدولي الإفريقي المزمع إنشاؤه يستحسن أن يقوم على ميثاق

في إطار مؤتمر دولي لذلك كانت الدول الأوروبية مقتنعة إلى حد كبير بجدوى هذا الأسلوب الدولي ونجحت فكرة عقد المؤتمر.

(9) للمزيد من التوضيح راجع: بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار الوحدة الأفريقية، مكتبة الأنجلو المصرية، 1987، ص ص 10-47.

(10) عصام نعمة إسماعيل، "إفريقيا بين منظمة الوحدة والاتحاد"، مقال نشر في جريدة الأخبار، 01 فيفري 2008 المصدر: الموقع الإلكتروني التالي:

Designed & Developed by :e-gvision.com

حلمي شعراوي، "أفريقيا من قرن إلى قرن"، مركز البحوث العربية الإفريقية، مكتبة جزيرة
الورد، القاهرة، 2010، ص 265

شبيه بميثاق الأطلنطي.⁽¹¹⁾ على أن يرتبط بالمجموعة الأفريقية القائمة، غير أنه كان من الصعب تنفيذ ذلك الاتجاه وسط الدول الأفريقية المختلفة إيديولوجيا وثقافيا واجتماعيا.

كما كان هناك اتجاه آخر يرى في منظمة الدول الأمريكية نموذجاً، ويرى أنه يكفي إعلان مبادئ عامة تحظى بموافقة الجميع. لكن في الوقت نفسه، ظهر اتجاهان آخران، أحدهما تمثله مجموعة برازافيل،⁽¹²⁾ ويدعو إلى

(11) الميثاق الأطلنطي: برنامج يهدف إلى السلام، أعلنه "فرانكلين روزفلت" رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، و"ونستون تشرشل" رئيس وزراء المملكة المتحدة في 14 أغسطس 1941، عندما اجتمعا في عرض البحر على مقربة من شاطئ "نيوفوند لاند" الكندية، وقد أعلن هذا البيان . الذي لم يكن وثيقة رسمية. المبادئ الآتية: (1) أن الدولتين لن تطالبا بأي توسع إقليمي. (2) عدم إجراء أية تغييرات إقليمية إلا وفقاً لرغبات الشعوب المعنية المعبر عنها تعبيراً حراً. (3) إعادة حقوق السيادة والحكم الذاتي لأولئك الذين حرّموا منها قهراً. (4) جعل التجارة والمواد الأولية للعالم في متناول جميع الدول. (5) تعاون جميع الأمم للعمل على تحسين مستوى العمال، وتوفير التقدم الاقتصادي والتأمين الاجتماعي للناس جميعاً. (6) إقرار سلام يضمن للناس جميعاً في جميع البلاد التحرر من الخوف والعوز. (8) التخلي عن استخدام القوة ونزع سلاح الأمم التي تهدد أو قد تهدد بالعدوان. وقد تعهدت الدول التي وقعت على إعلان الأمم المتحدة، في 1 يناير 1942، بمراعاة مبادئ ميثاق الأطلنطي. انظر: الأمم المتحدة. المصدر الموسوعة العربية الميسرة، الموقع الإلكتروني: <http://encyc.reefnet.gov1965>

(12) هي أقدم مجموعات أفريقية قام بينها اتحاد، وهي: السنغال، أفريقيا الوسطى، الكونغو برازافيل، موريتانيا، داهومي، ساحل العاج، النيجر، الكامرون. بالإضافة إلى الكونغو لبوبولدفيل (الزائر) وتشاد. وهي دول اختارت الانفصال عن المستعمر الفرنسي، وهذا بعد صدور الدستور الفرنسي (المعروف بدستور الجمهورية الخامسة) الذي أصدره الجنرال

إرساء نوع من التعاون الاقتصادي ودعم التنسيق والتعاون في مجال النقل والمواصلات والخبرات الفنية، والاتجاه الآخر يدعو إلى تحقيق وحدة فيدرالية أفريقية، أو إتحاد سياسي على غرار الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، وكان يمثلته الرئيس الغاني "كوامي نكروما" ويؤيده آخرون على رأسهم رئيس وزراء أوغندا "ميلتون أوبوتي".⁽¹³⁾

فقد عرض الرئيس "نكروما" على رؤساء الدول المشتركة في المؤتمر، عند اتصاله الشخصي بهم، إقامة تنظيم سياسي فيدرالي (متّحد) يضم مجلساً للشيوخ وآخر للنواب، لهما سلطة وضع سياسة خارجية مشتركة وتخطيط قاري مشترك للتنمية الاقتصادية والصناعية، وعملة مشتركة ومنطقة نقدية ومصرف مركزي ونظام دفاع مشترك. إلا أنه لم يتوصّل إلى جمع الشّمل حول غايته التي هي إنشاء "ولايات متّحدة أفريقية"، حيث تم الاتفاق على إنشاء تنظيم قاري أفريقي يحفظ لكل دولة استقلالها، مع الالتزام بالعمل على تحقيق الوحدة

"شارل ديغول" في 30 يونيو 1958 وتم الاستفتاء عليه في سبتمبر 1958 وعدل سنة 1960. حيث تم وضع قواعد لتنظيم العلاقات بين فرنسا ومستعمراتها، حيث أصبح للمستعمرات الحق في اختيار إحدى الأوضاع الثلاث: إما أن تبقى كما هي مستعمرات أو أقاليم تابعة لفرنسا وراء البحار، وإما أن تعلن المستعمرة استقلالها على أن تنضم للجماعة الفرنسية، وإما أن تنفصل المستعمرة عن فرنسا وكذلك عن الانضمام للجماعة الفرنسية. أنظر: محمد الحسيني مصيلحي، المرجع السابق، ص 48، 49.

(13) : كولين ليجوم، "الجامعة الأفريقية" - دليل سياسي موجز -، ترجمة أحمد محمود سليمان. مراجعة عبد المالك عودة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، سلسلة دراسات أفريقية، رقم 9، طبعة 1994 ص 66-71 القاهرة، نقلاً عن: محمود أبو العينين، الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية، الطبعة الأولى أكتوبر 2001، ص 45

بشكل تدريجي، ودعم التشاور والتضامن بين الدول، والتركيز على التحرر من الاستعمار.

ونتيجة لذلك كانت "منظمة الوحدة الأفريقية" بمثابة الحل الوسط الذي خرجت به قيادات أفريقيا في هذه الفترة. فقد جاء ضمن أهدافها، طبقا للفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق المنظمة أنه: "تتحصر أهداف المنظمة فيما يلي:

- تقوية وحدة دول أفريقيا وتضامنها.
- تنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا.
- الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها.
- القضاء على الاستعمار في جميع أشكاله في أفريقيا.
- تشجيع التعاون الدولي، آخذين في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما أرسّت "منظمة الوحدة الأفريقية" قواعد لتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء خاصة نزاعات الحدود، حيث أقرت مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار كأسلوب لتسوية النزاعات، إضافة إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، وكذلك مبدأ عدم الاعتراف بالحركات الانفصالية في سياق الحروب الأهلية، كما سعت منذ عام 1993 لبناء آلية لمنع النزاعات وتسوية الأزمات، تركز جهودها المتواضعة على مجال الدبلوماسية الوقائية أكثر من معالجة الأزمات.

على الرغم من هذا الإنجاز الذي حققته المنظمة، إلا أنها بقيت قاصرة عن إيجاد حل للعديد من المشاكل، منها النزاعات والحروب التي اشتعلت في 42 دولة من أصل 53 دولة تتكون منها القارة الأفريقية.

2. ظهور الاتحاد الأفريقي:

يأتي الاتحاد الأفريقي الحالي، امتدادا طبيعيا لفكرة الوحدة الأفريقية المقترحة من قبل بعض القادة الأوائل منذ عهد استقلال الدول الأفريقية. ونظرا لعجز منظمة الوحدة الأفريقية في أداء دورها في حل مشاكل القارة الأفريقية، بدأ التفكير في مرحلة جديدة للتعاون بين دول القارة، والنهوض بشعوبها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ومواجهة تيار العولمة.

ونتيجة لما سبق بدأ التفكير في شكل جديد للوحدة الأفريقية، فبرز تياران: يرى التيار الأول الإبقاء على "منظمة الوحدة الأفريقية" وتطوير أجهزتها وأهدافها، باعتبارها محل اتفاق بين جميع الدول تقريبا، بدلا من فتح باب الخلافات والصراعات على شكل المنظمة التي ستحل محلها وتولي المناصب القيادية فيها. ويرى التيار الثاني إقامة منظمة جديدة تحتفظ بالمبادئ الأساسية المتفق عليها في المنظمة القديمة، مثل عدم السعي لتغيير الحدود الموروثة عن الاستعمار بالقوة المسلحة، وعدم التدخل في شؤون الدول الأعضاء، مع وضع أهداف ومبادئ جديدة تتماشى مع روح العصر واحتياجات التنمية.⁽¹⁴⁾

(14) عطية عيسوي، "الاتحاد الإفريقي بين النجاح والفشل"، الموقع الإلكتروني: htm

المعرفة، ملفات خاصة 2002.

في هذا السياق رأى الأمين العام السابق لمنظمة الوحدة الإفريقية السيد "عمارو إيدي" (من النيجر) أن: "ضرورة وجود اتحاد أفريقي يعد كأعظم واجب لكل الدول الأفريقية، ولا وجود لأفريقيا غير متحدة أمام التكتلات العالمية".⁽¹⁵⁾

وتجسيدا لذلك تقدّم الرئيس الليبي "معمر القذافي" بالمشروع الوحدوي في قمة "سرت الأولى"⁽¹⁶⁾ التي عقدت بتاريخ 1999/09/09 وأعلن أن هذا

(15): « La nécessité de l'unité africaine est toujours d'actualité et se présente encore à tous comme un devoir sacré. Parce qu'une Afrique balkanisée ne pourra jamais rien dans ce monde porté vers les grandes reconstitutions ».
IDE Oumarou, "Interview", In Jeune Afrique Economie, n°313, du 17 juillet au 6 août 2000, p. 15.

وقد نادى بهذه الفكرة الرئيس الغاني "كوامي نكروما" Kwamé N'Krumah الذي حاول إقناع القادة الأفارقة خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين بضرورة تحقيق هذا الحلم المنشود، حيث أكد على أن كل عام يمر دون إحراز الوحدة الأفريقية يقوى أعداء أفريقيا، ويؤخر إنجاز طموحات الشعوب وكافة الأهداف بالنسبة له واضحة ومحددة تتمثل في إيقاظ أفريقيا الحرة وتحرير شتى بقاع القارة الأفريقية.
أنظر، جمال نكروما، "الوحدة الإفريقية في حياة الفكر السياسي لبعض الزعماء الأفارقة"، بحث مقدم لندوة "الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الأفريقية"، مركز البحوث الإفريقية، 2001، القاهرة، ص 37.

(16) حيث أنه إثر استضافة الجزائر لمؤتمر القمة (35) لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد ما بين 12-14/07/1999 قبل المؤتمرين الدعوة الموجهة إليهم من قبل الرئيس الليبي "معمر القذافي"، الداعية إلى عقد قمة استثنائية للمنظمة تمت في الفترة ما بين 06-09/09/1999 بغية دراسة ومناقشة تفعيل دور منظمة الوحدة الإفريقية بما يساير التطورات العالمية ومتغيراتها.

بوغزالة محمد ناصر، "الجزائر والاتحاد الإفريقي"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، عدد 01، الجزائر، مارس 2011، ص 10.

المشروع يُعدّ بديلاً لمنظمة الوحدة الأفريقية، واقترح ميثاقاً جديداً للاتحاد يأخذ بعين الاعتبار القرارات الوحدوية الموجودة في الميثاق السابق، ويتم صياغة الاثنين معاً لتشكيل الميثاق الجديد.

وبرز في هذا الاجتماع اتجاه يدعو إلى تفعيل دور "منظمة الوحدة الأفريقية" ومدّها بالمزيد من الصلاحيات بدلاً من إنشاء الإتحاد، كما ثار خلاف آخر حول شكل الاتحاد: هل سيكون اتحاداً أفريقياً أم ولايات متحدة أفريقية؟ بمعنى آخر، هل سيكون اتحاداً كونفيدرالياً أو فدرالياً؟ وسبب هذا الخلاف هو أن الرئيس الليبي السابق "معمر القذافي" قدّم مشروعين للوحدة، أطلق على الأول اسم "اتحاد الدول الأفريقية"، والثاني "الولايات المتحدة الأفريقية".

يرتكز المشروع الأول على إقامة إتحاد كونفيدرالي، مع بقاء الشخصية الاعتبارية للدول الأعضاء، على أن يكون هناك مجلس رئاسي يضم في عضويته رؤساء هذه الدول، فيكون هذا الاتحاد شبيهاً بالاتحاد السوفيتي السابق والاتحاد الأوروبي الحالي.

ويدعو المشروع الثاني إلى إقامة "ولايات متّحدة أفريقية"⁽¹⁷⁾ على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يكون هناك رئيس للإتحاد الفدرالي

(17) علماً أن أول من استعمل شعار الولايات المتحدة الأفريقية كان على لسان "ماركوس جارفي Marcus Garvey" من جزيرة "جاميكا" في عام 1924 في إحدى قصائده التي عنوانها "تحية للولايات المتحدة الأفريقية" Hail, United States Of Africa أشار إليه: محمود أبو العينين، "التقرير الإستراتيجي الإفريقي"، مركز البحوث الأفريقية، يوليو 2007، القاهرة، ص 15.

يتولى السلطة التنفيذية الاتحادية، ويتم انتخابه من قبل رؤساء الدول الأعضاء. غير أن تخوف معظم القادة الأفارقة من أن يؤدي تصوّر الرئيس الليبي للمنظمة الجديدة إلى انتهاك سيادة الدول، وحدوث نزاعات حول حدودها، أدّى إلى إظهار ميولها للمشروع الأول، في حين أن ليبيا كانت تميل إلى المشروع الثاني، وتؤيد ما يتعلّق بالاختصاصات المنوطة بالاتحاد.

وقد برز الخلاف بوضوح حول الشكل الذي سوف تتخذه منظمة الوحدة الأفريقية، في قمة "لومي" بالتوجو المنعقدة في جويليه 2000، وفيها اقترح الرئيس الليبي إنهاء مهام المنظمة، على أن تكون كل القرارات التي سوف تتخذ في قمة "لومي" تدخل مباشرة حيز النفاذ.

إلا أن هذه الفكرة التي قدّمها الرئيس الليبي لقيت معارضة من قبل بعض الدول الكبرى، من بينها دولة جنوب أفريقيا، التي رأت أن نجاح فكرة الاتحاد الإفريقي لا يكون إلا بتعزيز وإنشاء تجمّعات جهوية ذات طابع اقتصادي. ولقيت هذه الفكرة الأخيرة لجنوب أفريقيا موافقة من قبل العديد من الدول الأفريقية مثل: كينيا، تنزانيا، بوسطوانيا، غابون، كامرون... وكذلك الجزائر التي رغبت في إنشاء اتحاد المغرب العربي الكبير. كما لقيت هذه الفكرة الدّعم من قبل السيد "كوفي عنان" الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، الذي يرى ضرورة إنشاء تجمّعات جهوية، حيث يراها بداية لتحقيق الهدف النهائي وهو "اتحاد إفريقي".

على الرغم من الاختلافات بين وجهات نظر رؤساء الدول والحكومات الأفارقة، إلا أن العمل الذي قام به كل من رئيس منظمة الوحدة الأفريقية السيد "سليم أحمد سليم" ونائبه المكلف بالقضايا السياسية الجزائري

السيد "سعيد جينيت"، أدى إلى إجماع حول وضع نص موحد يجمع شمل القادة الأفارقة.

وبمقتضى ذلك، تم وضع القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، في 11 جويلية 2000، بعاصمة توغو "لومي"، ووافق عليه بالإجماع رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية. كما تم التأكيد على هذا النظام، في المؤتمر الاستثنائي "سرت الثاني"، المنعقد في مارس 2001، أين تم الإعلان الرسمي عن القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، وصادقت عليه 36 دولة عضوا من بين 53 دولة، أي أغلبية ثلثي دول الأعضاء.

وفي القمة الإفريقية التاريخية "37" المنعقدة بلوساكا "زامبيا" في الفترة من 09 إلى 11 جويلية 2001، تم الإعلان عن الاتحاد الإفريقي، بعد مناقشات مستفيضة من قبل رؤساء الدول والحكومات حول مستقبل العمل الإفريقي. وقد حثت القمة كل الدول التي لم تصادق بعد على القانون التأسيسي للاتحاد، أن تقوم بذلك في أقرب فرصة، كما أقرت إنشاء لجنة خاصة من الخبراء لدراسة أوجه عمل الاتحاد وأجهزته، وتعرض توصياتهم على لجنة خاصة من الوزراء (18).

وقد عرفت الانطلاقة الحقيقية للاتحاد في قمة "دوربان العادية" بجنوب أفريقيا المنعقدة خلال فترة 09-10 جويلية 2002. (19)

(18) أحمد حجاج، "الاتحاد الإفريقي ومنظمة الوحدة الإفريقية: رؤية مقارنة"، بحث مقدم في المؤتمر الدولي حول "الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية"، مركز البحوث الإفريقية، ط 1، جامعة القاهرة، أكتوبر 2001، ص 98.

(19) بوغزالة محمد ناصر، المرجع السابق، ص 13.

ثانيا: تكريس مبدأ ثبات الحدود الموروثة عن الاستعمار في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي.

لم يتحقق الإجماع بين كافة دول أفريقيا حول مبدأ ثبات الحدود الموروثة عن الاستعمار، حيث عارضت كل من المغرب والصومال هذا المبدأ حينما رأت فيه مبدأ لا يخدم مصالحها الاقتصادية والسياسية، غير أن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والقانون الأساسي للاتحاد الأفريقي قد أعلننا رسميا هذا المبدأ، واعتبراه من أهم المبادئ التي تقوم عليه الوحدة الأفريقية.

١. مبدأ ثبات الحدود الموروثة عن الاستعمار بين التأييد والمعارضة

لقد أدى التعيين التحكيمي للحدود الإفريقية،⁽²⁰⁾ إلى ظهور نزاعات بين العديد من الدول الأفريقية، وفي هذا الصدد أدان مؤتمر "الشعوب الأفارقة" بأكرا (غانا) في أبريل 1958⁽²¹⁾ تلك الحدود التي وضعها الاستعمار والتي أدت إلى تقسيم الشعوب الأفريقية، وطالب ذلك المؤتمر بإلغاء تلك الحدود، وقد كان ذلك موقفا شعبيا يعبر عن مشاعر عاطفية للشعوب الأفريقية.⁽²²⁾ وعلى العكس من ذلك، اتخذت منظمة الوحدة الأفريقية موقفا

(20): BOUAITA Nabil, "Problèmes frontaliers et territoriaux au Maghreb contribution a l'étude du principe de l'Uti Possidetis", Thèse de doctorat, Université de droit et de sciences sociales de Paris (Paris II), 1981, p. 08.

(21) يعد مؤتمر "أكرا" بمثابة إيدان بانتقال حركة الجامعة الأفريقية رسميا إلى أرض أفريقيا بعدما كانت تتشط منذ مؤتمرها الأول في مانشستر. لندن . (يونيو 1900) إلى غاية مؤتمرها السادس الذي دعا له الإتحاد الفيدرالي للجامعة الأفريقية في مانشستر (أكتوبر 1945)، حيث شاركت فيه 8 دول أفريقية مستقلة وهي: ليبيا، المغرب، السودان، تونس، مصر، اثيوبيا، غانا، ليبيريا بالإضافة إلى جبهة التحرير الوطني الجزائري كمراقب.

(22) مصطفى سيد عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 186.

استراتيجيا مؤيدا لمبدأ ثبات الحدود الموروثة، بهدف صيانة السلم والأمن الدولي بين دول القارة (أ) وهذا رغم التحفظات التي قدمتها بعض الدول (ب).

أ . الموقف المؤيد لمبدأ ثبات الحدود:

لقد رفضت منظمة الوحدة الأفريقية إعادة النظر في حدود دول القارة، حيث عبّرت في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة على "احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها، وحققها الثابت في كيانها المستقل".

كما أقرّ مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، في أول اجتماع له الذي انعقد بداكار "السنغال" في أوت 1963، واقع الحدود الأفريقية القائمة، وقرّر ضرورة احترامها. ثم جرى عمل المنظمة على هذه الوثيرة، حيث أنه في مؤتمر الرؤساء الذي انعقد بأديس أبابا عام 1963، كان الرأي الغالب هو الإبقاء على الحدود بين الدول الأفريقية كما هي تفاديا للصراعات الدموية بين الدول المتجاورة.

فلقد عبّر الرئيس الإفواري "Félix Houphouët Boigny" بأنه: "على الرغم من أن الشعوب الأفريقية الحالية تؤمن وتتمسك بالوحدة، إلا أنه من الصعب تحقيق ذلك... فالبحث عن الوحدة يتطلب التوافق بين كثرة الحذر وقوة الإرادة في اللجوء إلى الحلول الإيجابية للمشاكل الواقعية، بحيث يكون الحل تدريجيا متسلسلا، كما نترك مهمة إيجاد حلول للمسائل التي قد تفرقنا حاليا لما أسميه بـ"ديناميكية الوحدة" "Dynamique de l'unité" وأن تحقيق هذا

الهدف النبيل أي الوحدة، لا يتحقق بالتشكيك في الحدود الموروثة عن الاستعمار".

كما أضاف رئيس "مدغشقر Philibert Tsiranana" أنه " لم يعد ممكنا ولا من المرغوب فيه تعديل حدود الدول باسم معيار العرق أو الدين...، فإذا أخذنا بعين الاعتبار هذه المعايير، قد تكون هناك دول تمحي من خريطة القارة الأفريقية".⁽²³⁾

كما أكد رئيس جمهورية مالي "Modibo Keita" بقوله " إذا كنا فعلا متحركين بإرادة قوية لإقامة الوحدة الأفريقية، فيجب أن نأخذ أفريقيا كما هي، ويجب أن نتنازل عن أي مطالب إقليمية إذا أردنا ألا ندخل في أفريقيا ما يمكن وصفه بأنه امبريالية سوداء...الوحدة الأفريقية تتطلب من كل منا الاحترام المطلق للتراث الذي ورثناه من النظام الاستعماري، وهذا يعني المحافظة على الحدود الحالية لدولنا. فمن الضروري، ومن اللازم أن نضع حدا بطريقة عملية لجميع عناصر التفرقة. هذا الاحترام يجب أن يتبلور عن طريق تعاهد، أو ميثاق عدم اعتداء تضمنه كل دولة من الدول المجتمعة هنا...".⁽²⁴⁾

أما رئيس وزراء نيجيريا "Aboubacar Tafawa Balewa" فقد عبر عن الفكرة نفسها إذ قال: "من المؤسف أن الدول الأفريقية قد جزئت... عن طريق الدول الاستعمارية، وفي بعض الحالات نجد أن القبيلة نفسها قد قسمت بين

⁽²³⁾ TREDANO BENMESSAOUD Abdelmoughit , op.cit, p.p. 74-75.

⁽²⁴⁾ مضابط مؤتمر القمة، المجلد الثاني رقم 33، ص3، نقلا عن بطرس بطرس غالي، المرجع السابق، ص 123.

أربع دول مختلفة، فيمكن أن نجد جزءا منها في غينيا، وجزءا في مالي، وجزءا في سيراليون، وربما نجد جزءا منها في ليبيريا. نحن غير مسؤولين عن هذا، لأن تلك المجموعات المتعددة موجودة منذ أكثر من ثلاثين سنة، وأي محاولة من قبل أي دولة أفريقية للتمرد على هذا الواقع قد يسبب اضطرابات على مستوى القارة، يجب أن نتجنب تلك الاضطرابات، ولهذا السبب فإن نيجيريا تعترف بجميع الحدود القائمة في أفريقيا، وتعترف بوجود جميع الدول الأفريقية".⁽²⁵⁾

فعلى الرغم من عدم دقة الحدود الأفريقية ووجود أسانيد تاريخية غير مؤكدة وقابلة للنزاع، إلا أن أغلبية الدول ساندت فكرة عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار. وهذا تحسبا إلى أن اللجوء لتعديل الحدود الموروثة يؤدي حتما لنزاعات بين هذه الدول، لهذا جاءت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية لتعزيز فكرة احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها، وحققها الثابت في كيانها المستقل.

ونظرا لما كان عليه الوضع السياسي في القارة الأفريقية، لوجود العديد من الخلافات الحدودية، عقد رؤساء الدول والحكومات أول مؤتمر، ما بين 17 و 21 جويلية 1964 بالقاهرة، وكان من بين جدول أعمال هذا المؤتمر، اقتراح حكومة "تنزانيا" دراسة الطرق والوسائل التي يمكن أن تساعد على تجنب حدوث منازعات جديدة بين الدول الأفريقية،⁽²⁶⁾ وقد كان جو

⁽²⁵⁾ مضابط مؤتمر القمة، المجلد الثاني رقم 35، ص 2، نقلا عن بطرس بطرس غالي، المرجع نفسه.

⁽²⁶⁾ عبد الرحمان إسماعيل محمد الصالحي، المرجع السابق، ص 39.

المؤتمر مهياً لمناقشة الموضوع، نظراً لوقوع بعض النزاعات الحدودية مثل: النزاع بين الجزائر والمغرب، غانا وفولتا العليا، الصومال وإثيوبيا، الصومال وكينيا. ونتيجة لما سبق، يرى غالبية رؤساء الدول والحكومات أهمية الإبقاء على الحدود الموروثة عن الاستعمار، وعدم المساس بها.

وقد نادى (آنذاك) "Jomo Kenyatta" رئيس وزراء "كينيا"، بضرورة وضع ميثاق بشأن المحافظة على الوضع الراهن للحدود. كما أكد على ذلك السيد "Albert Margai" رئيس وزراء "سيراليون" في اليوم التالي للمؤتمر، وأشار إلى أن ميثاق المنظمة لا يحتوي تأكيداً صريحاً لبقاء الوضع الحالي للحدود على ما هو عليه، واقترح أن تدخل الدول الأعضاء في اتفاقات مع جيرانها للوصول إلى قبول الحدود التي كانت قائمة وقت تحقيق الاستقلال.⁽²⁷⁾

كما أكد على بقاء الحدود الموروثة ساعة الاستقلال، رئيس جمهورية "داهومي" والرئيس الجزائري "Ahmed Ben Bella"، كما تحدث رئيس جمهورية مدغشقر (ملاجاش) داعياً لقبول الحدود القائمة حالياً، محذراً بأن عدم قبولها سوف يؤدي إلى المشاجرة الدائمة وذلك في غير صالح المنظمة، وأي محاولة للتعديل سيكون الحال أسوأ مما فعل المستعمرون بكثير، كما أكد على نفس المعنى وزير خارجية "فولتا العليا".

فإذا كان ميثاق "أديس أبابا" لم يسجل بطريقة صريحة مبدأ ثبات الحدود الموروثة، ففي مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، المشار إليه سابقاً، قرر المؤتمر قراراً شهيراً (AHG/Res.16(I)) بأن تتعهد كل دولة باحترام

(27) المرجع نفسه.

الحدود الموجودة عند حصولها على الاستقلال. ويعد هذا القرار أول إعلان صريح بتبني الدول الأفريقية لمبدأ عدم المساس بالحدود الأفريقية الموروثة عن الاستعمار، والذي جاء متمشياً مع الاعتبارات الواقعية وممثلاً لرأي غالبية الدول الأفريقية في هذا المجال.⁽²⁸⁾

كما اعتبرت المنظمة ذلك مبدأ عاماً يحكم الحدود بين الدول الأفريقية، وهو ما عبر عنه بعض الفقه بأن: "أخذت المنظمة بمبدأ قدسية الحدود"، بمعنى أن الحدود يجب أن تبقى كما هي دون تعديل أو تغيير حتى ولو كانت من مخلفات الاستعمار، لأن فتح باب إعادة النظر في الحدود قد يؤدي إلى التوتر وعدم الاستقرار داخل القارة الأفريقية، أي أن منظمة الوحدة الأفريقية اعترفت بالحدود القائمة القديمة لجميع الدول، وتم تفضيل قبول ميراث الاستعمار بكل ما يحويه من تفتيت مصطنع للقارة الأفريقية بغية عدم إثارة مشاكل كبرى لا نهاية لها،⁽²⁹⁾ وهي مشاكل تهدد السلم في ربوع القارة، وستعكس أثارها على المجتمع الدولي بأسره.⁽³⁰⁾

وقد جددت منظمة الوحدة الإفريقية التزامها بمبدأ احترام الحدود الموروثة في الإعلان الذي أصدره مجلس رؤساء الدول والحكومات المنعقد في القاهرة في جوان 1993 بشأن إنشاء آلية منع وإدارة وتسوية المنازعات.

(28) عادل عبد الله حسن المسدي، المرجع السابق، ص 209.

(29) محمد الحسيني مصيلحي، المرجع السابق، ص 559. مصطفى سيد عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 188.

(30) طارق عبد الرؤوف صالح رزق، "مبدأ ثبات الحدود الدولية ونهايتها مع الإشارة إلى نزاع الحدود بين العراق والكويت"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1995، ص 250.

فقد ورد في الفقرة 14 من الإعلان أن الآلية ستسترشد بأهداف ومبادئ منظمة الوحدة الأفريقية. وقد كان من بين ما ذكر من هذه المبادئ في الفقرة 14 مبدأ احترام سيادة وسلامة أراضي الدول الأعضاء ومبدأ حرمة الحدود الموروثة من الاستعمار.⁽³¹⁾ كما صدر القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي على نفس النهج المعتمد في منظمة الوحدة الأفريقية حيث نص في الفقرة الثانية من المادة الرابعة التي جاءت ضمن مبادئ الإتحاد على: "احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال". وجاء كذلك بروتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي،⁽³²⁾ الذي دخل حيز النفاذ في 26 ديسمبر 2003 وبدأ العمل به في 25 مايو 2004، ليؤكد أن من بين مبادئه "احترام الحدود الموروثة عند نيل الاستقلال".

ب . الموقف المعارض لمبدأ ثبات الحدود:

إذا كان مبدأ ثبات الحدود الموروثة عن الاستعمار لقي تأييدا من قبل غالبية رؤساء الدول والحكومات المجتمعة في أديس أبابا، فإن هناك دولتين قد عارضتا هذا المبدأ وهما جمهورية الصومال والمملكة المغربية. فقد

⁽³¹⁾ فيصل عبد الرحمان علي طه، القانون الدولي ومنازعات الحدود، الطبعة الثانية، دار الأمين، القاهرة، 1999، ص 85.

⁽³²⁾ بعدما أعلن عن إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي في قمة الاتحاد الإفريقي الأولى المنعقدة "بديربان" جنوب أفريقيا في جويلية 2002، أصبح الجهاز المنوط به تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة، وهذا بعدما عرفت القارة ما يقرب خمسة (5) نزاعات حدودية وأكثر من خمسة عشر (15) حرب أهلية. إلا أنه لم يكن للمجلس دور ملحوظ في مجال تسوية النزاعات الحدودية في القارة مثلما حدث في النزاع الإثيوبي الإريتري، وفي تسوية الأزمة التشادية - السودانية، إلا في إطار محاولاته لتسوية أزمة "دارفور".

عارضت جمهورية الصومال هذا المبدأ بلسان رئيسها "عادل عبد الله عثمان" الذي قال: "لقد أظهر التاريخ أن أخطر العقبات التي تواجهها الوحدة الأفريقية ترجع إلى الحدود السياسية المصطنعة التي فرضتها القوة الاستعمارية في مناطق واسعة من القارة الأفريقية، ورأينا كيف أن المجتمعات متكاملة منذ القدم قد مزقت، وكيف أن تلك المجتمعات رأت أقاليمها مجزأة لخدمة المصالح الأنانية لمجتمعات أخرى. وقد قال البعض إن أي محاولة لتعديل الحدود الحالية لن تؤدي إلى تحسين الوضع بقدر ما تسيء إليه، وأنه بالتالي يجب أن تبقى الأمور على ما هي عليه... نحن لا نوافق على هذا الرأي...".⁽³³⁾

فالملاحظ أن الصومال لم تبين رفضها للمبدأ بحد ذاته، وإنما كانت تطالب بتطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهذا ما أقره الرئيس الصومالي في القمة التأسيسية للمنظمة حيث أضاف أنه: "ليس لبلاده أية رغبة في توسيع أراضيها، كما لا يمكن الانتظار من سكان الجمهورية أن يكونوا غير مكترئين من النداء الموجه إليهم من قبل إخوانهم، كما أن للحكومة

⁽³³⁾ مضابط مؤتمر القمة، المجلد الثاني رقم 25، ص 5. نقلا عن بطرس بطرس غالي، المرجع السابق، ص ص 124، 125.

- عبد الرحمان إسماعيل محمد الصالحي، "التسوية السلمية للمنازعات الأفريقية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية"، بحث مقدم للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الأفريقية من قسم النظم السياسية والاقتصادية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1980، ص 37.

- SHIRE ABDULLAHI Safia, "l'Intangibilité des Frontières et les Etats de la Corne de l'Afrique". Thèse pour le doctorat de 3^{ème} cycle. Juin 1983, p.164.

الصومالية أن تطالب بتطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، علما أن هذا المبدأ مكرس في ميثاق الأمم المتحدة...".⁽³⁴⁾

كما أعلن وزير خارجيتها، باعتباره الممثل الشخصي لرئيس جمهورية الصومال، أن الموضوع الذي يناقشه المؤتمر بشأن احترام الحدود متعلق بذلك النوع من المنازعات المستقبلية، وليس متعلقا بالمنازعات القائمة، وطالب بأن الجهد المطلوب هو توفير جهاز لتسوية المنازعات تسوية سلمية، وذلك بالنسبة للمنازعات التي قد تنشأ في المستقبل، وذكر أن الصومال لن ترسم حدوده بأي قرار.

فالملاحظ أن الصومال أعلنت أكثر من مرة أثناء انعقاد المؤتمر أن القرار الخاص بعدم المساس بالحدود الموروثة لن يؤثر في حدودها، فقد أعلنت في 1964/07/24 رفض التمسك بالحدود الثابتة، وفي رسالة رسمية للأمين العام للمنظمة، مؤرخة في 1964/08/01، أعلنت الرفض نفسه،⁽³⁵⁾ ولقد كان احتجاج الصومال منصبا على أن القرار الخاص باحترام الحدود يعني نزاعات جديدة.

أما المعارضة المغربية فقد عبر عنها بمذكرة قدمت إلى منظمة الوحدة الأفريقية حين طلبت المغرب أن تنضم إلى المنظمة في 19 سبتمبر 1963. وقد جاء في هذه المذكرة أن المغرب، وهي تعلن انضمامها إلى ميثاق أديس أبابا، تتحفظ فيما يتعلق بمبدأ احترام الحدود القائمة.⁽³⁶⁾

⁽³⁴⁾: Cité par: BOUTROUS.B Ghali, Les conflits de frontières en Afrique, étude et document, éd techniques et économiques, Paris, 1972, p. 105

⁽³⁵⁾ عبد الرحمان اسماعيل محمد الصالحي، المرجع السابق، ص 40.

⁽³⁶⁾ بطرس بطرس غالي، المرجع السابق، ص 125.

حيث أشارت كذلك المغرب إلى أن توقيعها على ميثاق المنظمة لا يجب تفسيره بأنه إقرار صريح أو ضمني مما سبق أن رفضته، وما زالت ترفضه بشأن احترام الحدود القائمة.⁽³⁷⁾ كما أن قرارات المؤتمر وميثاق المنظمة لم يشر فيهما صراحة للمبدأ، وإن كان الميثاق قد أوضح في أكثر من موضع احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، فقد أشارت إلى ذلك في ديباجة الميثاق، وفي المادة الثانية والثالثة منه. وفي الواقع أن احترام سيادة الدولة يعني احترام سيادتها داخل حدود إقليمها.⁽³⁸⁾

⁽³⁷⁾ عبد الرحمان إسماعيل محمد الصالحي، المرجع السابق، ص 38.

علما أن المغرب قدّر لها ألا تحضر قمة "أديس أبابا" المنشئة لمنظمة الوحدة الأفريقية عام 1963، حيث أعلنت مقاطعتها للمؤتمر، كما لم تشارك في المؤتمر الوزاري التحضيري احتجاجا على مشاركة موريتانيا وعدم اعترافها بقيام دولة موريتانيا، ومع ذلك وقّعت المغرب بعد ذلك على ميثاق "أديس أبابا" واعتبرت من الدول الأعضاء الأصلية. ومن غريب المصادفات أن المغرب التي انسحبت من منظمة الوحدة الأفريقية بسبب انضمام جمهورية الصحراء الغربية إليه منذ عام 1973، لم تحضر أيضا قمة "لوساكا" في جويلية 2001 التي أعلن فيها سريان القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، كما لم تحضر قمة "سرت" بليبيا، وقمة "دريان" - جنوب أفريقيا . التي أعلن فيها نهاية منظمة الوحدة الأفريقية وبداية الإتحاد الأفريقي في جويليه 2002 .

نقلا عن: عبد الله الأشعل، الإتحاد الأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة، مؤسسة الطوبجي، القاهرة، 2003، ص 46.

⁽³⁸⁾ لعلّ عدم النص على احترام الحدود القائمة، سواء في ميثاق المنظمة أو في قرارات المؤتمر التأسيسي، كان معتمدا إلى حد كبير إلى عدم خلق مزيد من الحساسيات خصوصا وأن الثقة لم تكن كاملة بين الدول الأعضاء، وأن هناك تخوف من بعضهم البعض، علاوة على أنه ضمانا للتمسك والتضامن وعدم خلق انشقاق أو خلافات منذ اللحظات الأولى في تكوين المنظمة، فلم تكن هناك رغبة أو اتجاه لإثارة أو ذكر المبدأ

II . الإعلان الرسمي لمبدأ ثبات الحدود الموروثة عن الاستعمار في التنظيم الإفريقي

لقد بينت الدراسات الأكاديمية أن الحدود الأفريقية المصطنعة من قبل الاستعمار الغربي هي حدود متعارضة مع الأوضاع البشرية والطبيعية في القارة، حيث لم تراعى القوى الاستعمارية، عند تخطيطها للحدود السياسية في أفريقيا، الظروف والتقسيمات البشرية، وإنما الاستناد في التقسيم كان على أسس اقتصادية وإستراتيجية مستمدة من قيمة المكان أو الإقليم،⁽³⁹⁾ ورغم هذه التقسيمات للحدود المصنوعة لحماية المصالح الاستعمارية، فإن الموقف الإفريقي، سواء في إطار منظمة الوحدة الأفريقية(أ) أو في إطار الاتحاد الإفريقي(ب)، قد أشار بوضوح إلى أهمية الحفاظ على الحدود الأفريقية القائمة، حيث أدركت أغلبية الدول أن تعديل الحدود الأفريقية سوف ينعكس آثاره الوخيمة بدرجة كبيرة على السلامة الإقليمية.

أ . مبدأ ثبات الحدود في إطار منظمة الوحدة الأفريقية:

لقد رفضت منظمة الوحدة الأفريقية، التي نشأت في 1963 كأول منظمة حكومية، إعادة النظر في حدود القارة الأفريقية، ويمكن استنتاج هذا

حتى لا تكون هناك أدنى معارضة أو احتجاج من قبل الدول الرافضة، كما أنه خشي من اعتراض بعض الدول ذات الاتجاهات الثورية من أن مجرد ذكر هذا المبدأ في الميثاق سيظهر الدول الأفريقية وكأنها تحترم الحدود التي رسمها وخلقها الاستعمار. عبد الرحمان إسماعيل محمد الصالحي، المرجع السابق، ص 38.

⁽³⁹⁾ محمد عاشور مهدي، الحدود السياسية وواقع الدولة الأفريقية، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة، 1996، ص 56.

الموقف بوضوح من خلال دراسة مبادئ المنظمة وأهدافها، وكذلك التصرفات القانونية التي صدرت عنها.

فقد جاء في ديباجة ميثاق المنظمة على أنه: "نحن رؤساء دول وحكومات أفريقيا، المجتمعين بمدينة أديس أبابا بأثيوبيا... ومصممين على المحافظة على الاستقلال، الذي حصلنا عليه بمشقة، وعلى تدعيمه. وكذلك، المحافظة على سيادة دولنا، وسلامة أراضيها وتدعيمها، ومكافحة الاستعمار الجديد في أشكاله المختلفة...".

كما ورد في المادة الثالثة من الميثاق أنه "تحقيقاً للأهداف المبيّنة في المادة الثانية، يؤكد أعضاء المنظمة ويعلنون ارتباطهم بالمبادئ الآتية: 1. المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء". و.... " 3. احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها، وحققها الثابت في كيانها المستقل".

لم يتناول ميثاق المنظمة نصوصاً صريحة حول مبدأ ثبات الحدود الموروثة، إلا أنه أشار بصورة ضمنية إلى ذلك، عند التعبير عن ضرورة احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، الذي يعني ضمناً، ضرورة احترام حدود الدول وعدم المساس بها، ضماناً واحتراماً لسيادتها، مما يؤكد موقفها الرافض في إعادة النظر في الحدود الأفريقية الموروثة. وتطبيقاً لما سبق، أكد مجلس وزراء المنظمة، المنعقد في أول اجتماع له بداكار " السنغال " في شهر أوت 1963، على ضرورة احترام الحدود الأفريقية القائمة.⁽⁴⁰⁾

(40) مصطفى سيد عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 187.

وفي 21 جويلية 1964 اتخذ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية قرارا شهيرا، تعهدت فيه دول الأعضاء باحترام الحدود القائمة وقت حصولها على الاستقلال. كما اعتبرت ديباجة القرار حدود الدول الأفريقية القائمة وقت استقلالها كواقع ملموس⁽⁴¹⁾. ونتيجة لما سبق، لا يجوز تعديل الحدود على الرغم من أنها من مخلفات الاستعمار، لأن فتح باب إعادة النظر في الحدود قد يؤدي إلى توتر وعدم استقرار العلاقات بين دول القارة الأفريقية.

ب . مبدأ ثبات الحدود في إطار الاتحاد الأفريقي:

لقد جاء نص المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على أنه "يعمل الاتحاد وفقا للمبادئ التالية: ...ب احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال".

فالملاحظ أن النص على احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال، الذي جاء من بين مبادئ الاتحاد الأفريقي، يعدّ تأكيدا لما ذهبت إليه منظمة الوحدة الأفريقية منذ بداية عملها. كما أقر البروتوكول حول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، على المبدأ نفسه، حيث نص في الفقرة التاسعة من المادة الرابعة على: "احترام الحدود الموروثة عند نيل الاستقلال".

لقد سبّبت الحدود الاستعمارية المصطنعة، صراعات كثيرة بين دول القارة الأفريقية، وظلّت تشكّل مصدرا للنزاعات والخلافات بين هذه الدول.

(41) فيصل عبد الرحمان علي طه، المرجع السابق، ص84.

LAMAMRA Ramdane, "l'Afrique et le principe de l'intangibilité des frontières", Revue Algérienne des relations internationales, n° 1, premier Trimestre, O.P.U, 1986, p.93.

وعلى الرغم من أن الاتحاد الأفريقي قد كرس مبدأ ثبات الحدود الموروثة عن الاستعمار، إلا أن عدم تعيين وتخطيط الحدود بين الدول الأفريقية، بصفة جيدة، أدى إلى نشوب نزاعات بينها، الأمر الذي دفع بالاتحاد الأفريقي أن يقرّر منذ سنة 2007 وضع برنامج لترسيم الحدود والقضاء على هذه النزاعات.⁽⁴²⁾ كما أصدر الوزراء الأفارقة المعنيون بمسائل الحدود إعلاناً، بتاريخ 27 مارس 2010، يتعلّق ببرامج الحدود للاتحاد الإفريقي وطرق المتابعة والتعجيل بتنفيذه. حيث تضمّن الإعلان عدة مبادئ من بينها مبدأ احترام الحدود التي كانت قائمة عند حصول الدول الأفريقية على استقلالها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، أشار الإعلان إلى خطورة استمرار أكثر من نصف الحدود الأفريقية دون تحديد.⁽⁴³⁾

ودعماً للبرنامج الذي أطلقه الاتحاد الأفريقي في سنة 2007 والذي يهدف إلى تسهيل تعيين وترسيم الحدود الأفريقية وتشجيع التعاون العابر للحدود، سلّمت السلطات الفرنسية بتاريخ 29 نوفمبر 2013 إلى الإتحاد الإفريقي، النسخ الرقمية للمحفوظات الفرنسية ذات الصلة بالحدود الأفريقية، وتتعلق هذه الوثائق بـ 45 معاهدة وخريطة لبلدان أفريقيا الغربية والشمالية والشرقية التي تخص المرحلة ما بين سنتي 1845 . 1956.

(42) أنظر تقارير المفوضية عن تنفيذ برنامج الاتحاد الأفريقي حول الحدود على الموقع التالي: www.africa-union.org

(43) حامد محمد حامد، "إعلان الوزراء الأفارقة حول مسائل الحدود"، الأهرام المسائي، 28 مارس 2010. الموقع الإلكتروني :

digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=109097.

الخاتمة:

إن الدول الأفريقية الحديثة ما هي إلا صناعة استعمارية شكلها وصاغها الاستعمار وفقا لرؤيته ومصالحه، وكان الأجدر للدول الأفريقية معالجة قضية الحدود الاستعمارية عشية استقلالها وتحرر دولها، غير أن مؤسسو منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963، رأوا في قضية الحدود باب شر لو فتحوه سيؤدي إلى مخاطر كبيرة، لذلك كان قرار الموقعين على ميثاق المنظمة "احترام سيادة كل دولة ووحدتها الإقليمية". مما يعني احترام مبدأ ثبات الحدود الموروثة عن الاستعمار.

غير أن التخوف من حدوث نزاعات حول الحدود بين دول أفريقيا له يمنع حدوثه، حيث حدث نزاع حدودي بين ليبيا والتشاد، ونزاع آخر بين الجزائر والمغرب، وأخطر هذه النزاعات كانت بين الصومال وأثيوبيا وغيره من الدول. ولا يقصد من مبدأ ثبات الحدود الموروثة عن الاستعمار، الإبقاء وعدم المساس بتلك الحدود نهائيا، بل يقصد بذلك عدم جواز تعديل تلك الحدود باستعمال القوة أو التهديد بها من قبل أحد الأطراف هذا من جهة، ومن جهة أخرى السماح للأطراف المعنية بتعديل حدودها المشتركة بالاتفاق المتبادل أو باللجوء إلى الوسائل السلمية في تعديلها.

إلا أن مسألة الإبقاء على الحدود الموروثة عن الاستعمار وعدد المساس بها، قد يكون أصل الداء في القارة السمراء إذا لم يتم تعيين وتخطيط الحدود بطريقة دقيقة.

وهذا ما شرع في تجسيده الاتحاد الأفريقي من خلال برنامجه "برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود" أين حقق إنجازات كبيرة من خلال الشروع

في تدشين مسح للحدود الأفريقية وتشجيع التعاون عبر الحدود، والمشاركة بنشاط في تسوية الخلافات عبر الحدود وبناء قدرات الدول الأعضاء.

ومع ذلك، يرى بعض المحللين، أن الحدود الاستعمارية ما هي إلا قنابل موقوتة، فالمؤشرات توحى بأن السنوات القادمة ستشهد مزيدا من التوتر والنزاع الحدودي بين الدول الأفريقية خاصة في ظل تفاقم مشكلة المياه، وتزايد الآمال حول الاكتشافات البترولية.⁽⁴⁴⁾

⁽⁴⁴⁾ محمود عبد الرحمان الشيخ، "الحدود الاستعمارية وآثارها في مشكلات أفريقيا"، شبكة المشكاة الإسلامية، 2010-06-04، الموقع الإلكتروني:

www.meshkat.net/node/23065